سؤال إلى الحكومة: ما فائدة ترك أطباء بلا اختصاص ولماذا لا تفتحون المجال للاختصاص بمقابل مادي؟

معاونة وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: ٦ آلاف «فرصة اختصاص» بالمفاضلة الموحدة القادمة

طلبة دراسات عليا تغريهم الاختصاصات «الأكثر شعبية» ويتجاهلون الاختصاصات النادرة!

فادي بك الشريف

كشفت معاونة وزير التعليم العالي فاديه ديب عن الإعلان نهاية العام الجاري عن المفاضلة الموحدة لخريجي كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة للعام الدراسي ٢٠٢٤- ٢٠٢٥ للقبول في ٦ آلاف فرصة اختصاص.

في السياق، ناشد عدد من الطلبة عبر «الوطن» بضرورة إنصافهم، مؤكدين أنهم على وشك حدوث ظلم كبير بحق أطباء دفعة ٢٠٢٣ المتقدمين للامتحان الطبي الموحد دورة أيار ٢٠٢٤.

وطالبوا بالنظر في وضع الطلاب الخريجين الذين بقوا من دون اختصاص ومن دون مفاضلة لهم والتي تعتبر حقاً طبيعي وذلك بعد قرار إلغاء المفاضلة الترميمية لهم واقتصارها فقط على مفاضلة واحدة رغم وجود دورتين للامتحان الوطني في السنة الواحدة!

وقدم الطلبة جملة من التساؤلات بالقول: ما جدوى التقدم للامتحان من دون مفاضلة، أليس الأولى بهذه الحالة أن يتقدموا للامتحان مع الدفعة القادمة وبهذا يكون الطلاب قد امتحنوا ضمن ظروف موحدة ومستوى أسئلة موحد، وما الفائدة من إبقاء أكثر من ٥٠٠ خريج من دون اختصاص للعام المقبل؟

وأضافوا: ألا يشكل هذا العدد عبئاً إضافياً على الدفعة القادمة من الخريجين وظلماً لنا؟ وما الهدف من إصدار مفاضلة ملء الشواغر في الشهر الرابع وطلاب دورة شهر أيار لم يتقدموا للامتحان بعد، وما الغاية من التضييق على الخريجين الذين يرغبون بالاختصاص في بلدهم وإجبارهم على التسجيل المباشر على اختصاصات محددة لا يرغبونها، معتبرين أن المفاضلة الترميمية من حقهم كما صدرت للدفعات الماضية.

ويبقى السؤال: ما فائدة ترك أطباء بلا اختصاص ولماذا لا تفتحون المجال للاختصاص بمقابل مادي؟

> امتحان وطني طبي خلال تشرين الأول

وفي معرض ردها، أوضحت ديب أن وزارة التعليم العالي تصدر مفاضلتين في العام، الأولى الرئيسة نهاية العام والثانية تخص ملء الشواغر بعد إعلان نتائج المفاضلة الأولى مباشرة بعد دراستها من أجل أن يلتحق كل الطلاب بالمفاضلتين بالبرنامج التدريبي للدراسات العليا.

وبينت ديب أن أحقية التقدم للمفاضلة الموحدة تشمل طلبة الدراسات العليا الذين لم يستفيدوا مطلقاً من المفاضلة، وفي حال استفادتهم لا يحق لأي طالب التقدم لأي مفاضلة، وذلك لإتاحة الفرصة لعدد آخر من الطلبة.

وأضافت معاونة الوزير: تبدأ الجامعات خلال الشهر العاشر بالإعلان عن مفاضلة العرب والأجانب، وبعدها يتم ضم جميع الشواغر الحاصلة إلى المفاضلة الموحدة المقرر الإعلان عنها قبل نهاية العام، متوقعة إجراء امتحان وطني «طبي» موحد خلال شهر تشرين، وبالتالي يمكن لجميع الخريجين التقدم إلى المفاضلتين.

وكشفت ديب عن وجود ٤ آلاف شاغر للمفاضلة الموحدة العام السابق، حتى إن نسبة كبيرة منهم لم يتقدموا إلى مفاضلة ملء الشواغر، وذلك بسبب توجه عدد من الطلبة إلى اختصاص أو اختصاصين فقط بالتركيز على الاختصاصات المسماة بالأكثر شعبية مثل الجلدية والعينية والجراحة التجميلية، مع تجنب الطلبة لاختصاصات التخدير والإنعاش والعناية المشددة وطب الطوارئ، حيث لا تستحوذ على رغبة الكثير من الطلبة وميولهم وتوجهاتهم، بحيث لا يمكن أن تفرض على الطالب التوجه لأي اختصاص.

ونوهت معاون الوزير بأن وزارة الصحة فتحت باب التسجيل المباشر في عدد من الاختصاصات التي تخدم أهدافها وهي (طب طوارئ- طب أسرة- طب شرعي- طب فيزيائي- عناية مشددة- طب أشعة- طب نفسي- تخدير وإنعاش- تشريح مرضي) وذلك بناءً على حاجة مديريات الصحة عبر وجود قواعد ناظمة بعد موافقة وزارة الصحة، مضيفة: إنه يمكن للطالب الذي لم يتقدم للمفاضلة الموحدة أو المفاضلة ملء الشواغر ولديه الرغبة بالتقدم الالتحاق مباشرة بالاختصاصات المذكورة.

كثير من الجوالات المفقودة تعود لأصحابها

١٥ حالة سرقة جوال في دمشق يومياً.. وانخفاض في الكثير من الجرائم

محمد منار حميجو

كشفت مصادر قضائية في دمشق أن عدد حالات الشكاوى الخاصة بسرقة أو فقدان الجوالات تتراوح يومياً بين ١٠ إلى ١٥ شكوى، مشيرة إلى أن عدد الحالات خفت قليلاً عن الفترات السابقة لكن مازال هناك شكاوى لا بأس بها في هذا الخصوص.

وبيّنت المصادر لـ«الوطن» أنه يتم العثور على كثير من الجوالات التي وردت فيها شكاوى، لافتة إلى أن العديد من الحالات التي وردت يكون سارق الجوال أو الذي عثر عليه ببيعه لشخص آخر، وعند تنظيم الضبط فإنه يتم المصالحة بين الذي بحوزته الجوال والمشتكي عادة في قسم الشرطة المختص، ومن هذا المنطلق يتم إنهاء المشكلة بعدما يسقط صاحب الشكوى عن شكواه.

ولفتت المصادر إلى أنه في حال فقد المواطن جواله أو تعرض للسرقة، فما عليه إلا أن يقدم شكوى في القضاء وبعد ذلك يتم اتخاذ الإجراءات من خلال تتبع الجهاز حتى يتم العثور على مستخدمه.

من جهتها أكدت مصادر في قيادة الشرطة في دمشق أن هناك انخفاضاً في الكثير من الجرائم في دمشق بما فيها جرائم سرقة الجوالات، مؤكدة أن الأمر لا يخلو من وقوع مثل هذه الجرائم لكن ليس كما هو الحال في السابق.

وفي موضوع آخر، وفيما يتعلق بموضوع الدراجات النارية وضبط هذه الظاهرة بيّنت المصادر أن تجوال الدراجات النارية ممنوعة في المدينة، لكن هناك أشخاص ملتزمون في قيادتهم للدراجة النارية ولديهم شهادة سوق ورخصة نظامية ومتقيدون بالتعليمات المرورية، مشيرة إلى أن هؤلاء الأشخاص يتم مراعاة ظروفهم، ولاسيما أن الكثير منهم يستخدم الدراجة مصدر رزق له أو لقضاء حوائج أسرته.

وأشارت المصادر إلى أنه من يتم استهدافه أولئك الذين يستخدمون الدراجات النارية لإزعاج الآخرين ولا يتقيدون بالتعليمات المرورية، إضافة إلى أن الكثير منهم ليس لديه شهادة سوق وأحياناً فإن الدراجة النارية غير مرخصة، مضيفة: من هذا المنطلق فإنه يتم مصادرة هذه الدراجة وحتى توقيف صاحبها، باعتبار أن الدراجة النارية من الممكن أن تسبب حوادث سير خطيرة من الممكن أن تؤدي إلى وفاة أشخاص، وهذا ما حدث في العديد من الحوادث.

وبيّنت المصادر أن متابعة موضوع الدراجات النارية تتم بشكل يومي وهو اختصاص كل أقسام الشرطة، مشيرة إلى أن حجز الدراجات النارية ليس هدفاً بحد ذاته بمقدار ما هو ضبط لظواهر مسيئة

> مصادر لـ«الوطن»: يتم مراعاة ظروف سائقي الدراجات النارية الملتزمين.. وملاحقة المخالفين

في المجتمع من الممكن أن تسبب إزعاجاً للآخرين وهذا ما يتم العمل على ضبطه.

وشهدت الأيام الماضية حجز عدد كبير من الدراجات النارية في دمشق في ظل تشديد واضح لمنع الدراجات التي تسبب إزعاجاً للآخرين التي لا يتقيد راكبوها بالضوابط المرورية، ويسيبون الكثير من الإزعاج في الطرقات، ولاسيما اليافعين الذين يقودون الدراجات النارية بطريقة غير مسؤولة.

رفع الطاقة الإنتاجية لمعمل «أحذية حماة» من ٦٠٠ زوج إلى ١١٠٠ يومياً

وزير الصناعة زاره وطلب إصلاح سقف المعمل ولكنه لم يُنفذ حتى الآن!.. والمديرة: لم يتقدم أحد للمناقصة..

حماة- محمد أحمد خبازي

يحتاج معمل الأحذية بمصياف ليكون رائداً بعمله وإنتاجه، وقادراً على تلبية احتياجات الجهات العامة المتعاقد معها من منتجاته، إلى خط كهرباء معفى من التقنين، ليحقق خططه الإنتاجية من دون أي صعوبات أو معوقات تشغيلية.

إضافة إلى ذلك معالجة مشكلة السقف المزمنة -حسب العديد من العمال الذين يطالبون بصيانته- والتي تتفاقم عاماً بعد عام، فهو يحتاج إلى تبديل بشكل كامل نتيجة تعرضه للاهتراء وحدوث فجوات كبيرة وفقدان البطانة الزجاجية لصلاحيتها في العزل، ما يؤدي إلى تعرض العمال لحرارة شديدة في الصيف وبرودة كبيرة في الشتاء عدا عن تسرب الأمطار.

وهو ما أكد عليه العديد من وزراء الصناعة فيما سبق ومنذ سنوات طويلة، وآخرهم وزير الصناعة الحالي عبد القادر جوخدار الذي تفقد المعمل في ١٨ نيسان الماضي، وشدد في تلك الزيارة على ضرورة إصلاح وصيانة السقف، ولكن حتى اليوم السقف ليس بسقف!.

وعن واقع العمل والإنتاج في المعمل، بيّنت مديرته نيرمين زودة لـ«الوطن»، أن العمال يبذلون جهوداً جبارة في العمل لتحقيق الخطط الإنتاجية، ويعملون بكل تفان وإخلاص للإيفاء بالالتزامات العقدية ضمن المهل المحددة وتجاوز العقبات.

وأوضحت أنه تم تفعيل العمل بوردية عمل مسائية منذ أسبوعين بهدف زيادة الإنتاج، حيث تم رفع الطاقة الإنتاجية من ٦٠٠ زوج يومياً إلى ١١٠٠ زوج، وذلك ضمن خطة تطوير العملية الإنتاجية وتلبية للعقود المبرمة مع الجهات الطالبة وتنفيذها في الوقت المحدد.

ولفتت إلى أنه تم رفد المعمل بنحو ١٠٠ عقد عمل مؤقت لعمال موسميين لمدة ثلاثة أشهر وذلك للغاية نفسها.

وعن الإنتاج قالت زودة: بلغ الإنتاج منذ بداية العام لغاية تاريخه ٨٢٤٣٠ زوجاً بقيمة ٨,٨ مليارات ليرة، والمبيعات في المدة نفسها ٧٠ ألف زوج بقيمة ٧,٣ مليارات ليرة.

وأكدت أن العمل مستمر بوتيرة عالية، ما يزيد الحاجة الماسة لتأمين خط كهرباء معفى من التقنين، وذلك للتقليل من الأعطال الفنية الناتجة عن تشغيل محرك الديزل لساعات عمل طويلة، عدا عن حاجته المتزايدة لمادة المازوت اللازمة للتشغيل.

وفيما يتعلق بصيانة سقف المعمل، أكدت أنه تم إعلان العديد من المناقصات لصيانته ولكنها لم تثمر!.

فرع الهلال الأحمر: ٥٠ ألف أسرة مسجلة لدينا وما جرى منحه منذ بداية العام لا يتعدى ٨ آلاف سلة

منظمة الغذاء العالمي تخفض الكميات المخصصة للأسر في السويداء.. وتمنح فقط ١٥٠٠ سلة شهرياً

السويداء -عبير صيموعة

استبعاد كثير من العائلات في السويداء من دائرة المساعدات الإغاثية أثار سخطاً كبيراً لدى الأهالي وخاصة مع تزامنه مع الغلاء الفاحش والوضع الاقتصادي الأسري المتردي، فضلاً عن أن معظم المستفيدين من الأسر ممن فقدت المعيل أو لديها رب أسرة عاجز.

وأكد بعض الأهالي لـ«الوطن» أن التوزيع لبعض الأسر كان على مبدأ الخيار والفقوس من شعب الهلال وفرق الإغاثة في القرى البلدات الأمر الذي أدى إلى استفادة كثير من الأسر غير المستحقة وحرمان الأسر الأكثر استحقاقاً، فضلاً عن توزيع مبالغ مالية على بعض الأسر وحرمان أخرى منها خلال العام الماضي.

بدوره رئيس فرع الهلال الأحمر في السويداء أنور علم الدين أكد في تصريح لـ«الوطن» أن فرق الهلال الأحمر على جاهزية وعلى استعداد على مدى ٢٤ ساعة للعمل وتوزيع السلل التي يتم تقديمها من الجهة المانحة، إلا أن التخفيض في الكميات المخصصة للأسر في المحافظة من الجهة المانحة وهي منظمة الغذاء العالمي أدى إلى عدم حصول كثير من العائلات على تلك المساعدات حيث تم توزيع السلل من المنظمة بكميات محددة.

وأضاف: إنه لمرة واحدة شملت الدفعة الأولى ٨ آلاف سلة غذائية تم استهدافها وفق معايير مركبة مثل «امرأة تعيل أسرة- رجل كبير بالسن يعيل أسرة- أسرة لديها من ذوي الاحتياجات الخاصة أو إعاقة أو أمراض خطيرة»، وبشكل عام هذه المعايير موجودة ضمن «داتا» لدى الجهة المانحة ولدى فرع الهلال حيث يتم اختيار المستفيد حسب الداتا لدى المنظمة وضمن المعايير التي تطلبها.

وأوضح أنه ضمن فرع الهلال الأحمر يوجد أكثر من ٥٠ ألف أسرة مسجلة ممن كانت تحصل على الدعم إلا أن ما جرى منحه منذ بداية العام الحالي لا يتعدى ٨ آلاف سلة غذائية فقط وألف سلة صحية ولمرة واحدة، كاشفاً أنه حالياً سيتم منح فرع الهلال ١٦ ألف سلة سيجري توزيعها لمرة واحدة ووفق معايير الجهة المانحة التي جرى تحديدها واستهدافها بمعايرين «امرأة مسنة تعيل أسرة، ورجل مسن يعيل أسرة».

وفيما يتعلق بما تم إثارته حول موضوع توزيع مبالغ مالية على بعض الأسر وحرمان أخرى رغم استحقاقها أكد علم الدين قيام الصليب الأحمر البريطاني بتقديم منحة مالية شتائية «كاش شتاء»، حيث جرى الطلب من الشعب والنقاط الهلالية إرسال جميع الأسماء التي تستحق فعلياً بعد التأكد من الوثوقات بالدرجة الأولى والمتابعة مع المجتمع المحلي بالدرجة الثانية في كل منطقة، ولكن نظراً لأن العدد محدود والحاجة كبيرة جرى تحديد أسماء المستفيدين من الجهة المانحة وفق معايير المنح التي حددتها، الأمر الذي حال دون حصول جميع الأسر على تلك المنحة المالية.

ولفت إلى عدم وجود تعاون كامل مع المجتمع المحلي من ناحية الإشارة إلى مواطن الخلل في العمل الإغاثي أو توزيع السلل الغذائية لغير مستحقيها في كثير من المناطق، معتبراً أن الانتقادات تقتصر على عدم العدالة بالتوزيع من دون تزويد الهلال الأحمر بأي معلومات حقيقية أو دقيقة.

ولفت إلى وجود اتفاق مع الجهة المانحة على منح المحافظة ١٥٠٠ سلة شهرياً ولنهاية العام الحالي فقط جرى تحديدها لثلاث مناطق، مضيفاً: نظراً لأعداد السلل المحدود تم الطلب من المجتمع المحلي تزويد فرع الهلال الأحمر بالأسر الأشد حاجة إلا أن كثيراً من المعايير المطلوبة من الجهة المانحة لم تنطبق على معظم تلك الأسماء.

من جهته أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بالقطاع الإغاثي في السويداء رغدة الغوثاني أن المساعدات الإغاثية المعتمدة من برنامج منظمة الغذاء العالمي وفق عدد السلل الموزعة فإنها تخدم ما يقارب ٥ بالمئة من احتياج المحافظة فقط، علماً أن نسبة الهشاشة في المحافظة تزيد على ٨٢ بالمئة فضلاً عن أن توزيع ١٥٠٠ سلة شهرياً فقط على عدد من مناطق المحافظة لن يغطي الاحتياج أبداً بل على العكس فإنه من المتوقع أن يخلق مشاكل بين أبناء المنطقة أو القرية الواحدة.

> الغوثاني: المساعدات الإغاثية تغطي فقط ٥ بالمئة من الاحتياجات